



خلل التوازن العددي في لبنان وهمي ومفتعل

الوزير/اللواء عصام ابو جمره

إن تبجح بعض الفصحاء والأحداث من النواب المسلمين بكثرة عددهم وتهديدهم الآخرين من وقت لآخر بالاستناد إليها في توزيع المناصب وفرض النفوذ دليل تخلف. وإجابتهم من المسيحيين بإعلان امتنانهم لاتفاق الطائف لفرضه المناصفة رغم الفارق في عدد المقيمين، وتمسكهم بالجيش السوري في لبنان خلافا لهذا الاتفاق والدستور دليل خوف على الكرسي والمصالح.

في الدول الديمقراطية المتحضرة التي غالبا ما يتشبه بها متولو السلطة في لبنان لتبرير نشاطاتهم، يعتمد النظام العام الأساسي فيها مبدأ الكفاءة في اختيار الأفضل لاستلام الوظائف العامة كافة.

وتعتمد الأكثرية العددية بالافتراع أو التصويت الاستفتائي لكل فئات المجتمع دون تمييز طائفي أو جنسي أو لوني لاختيار الفكرة أو الشخص الأفضل للنيابة والرئاسة وغيرها.

الأكثرية العددية لطائفة في الدول الديمقراطية المتحضرة ليست وسيلة لغلبة طائفة على أخرى في تولي الوظائف أو فرض النفوذ.

وإذا كان لا بد من مجازاة أصحاب منطق الأكثرية العددية بالمتطوع، فإننا لا نتفق معهم بتاتا في طريقة وضعه موضع التنفيذ في لبنان قبل وضع وتطبيق قوانين تجعله أكثر عدالة:

إذ كيف يجوز للمسلم أن يتجاوز خمس نساء وينجب منهن ثلاثين ولدا وأكثر إذا أراد ويساوي نفسه بذات الوقت بالمسيحي الذي لا يجوز له الاقتران إلا بزوجة واحدة يكون له منها أربع أولاد إذا أكثر؟ أليس هذا سببا أساسيا إضافة إلى أسباب كثيرة غيره، موجبا لوضع قانون جديد موحد للأحوال الشخصية بين كل اللبنانيين؟

ثم كيف يجوز للمسلمين أن يعتبروا في إحصاءاتهم العددية، لبنانيين فقط من هم موجودين على الأرض اللبنانية بعد أن هجروا بفعل الحرب مئات الآلاف من المسيحيين من مناطقهم إلى خارج لبنان، وأضافوا إليهم مئات الآلاف من المسلمين الغرباء ممن تم تجنيسهم دون وجهة حق...!

وكيف يحق لهم بالمقابل أن يشطبوا من اللوائح الانتخابية كل لبناني مقيم ولو مؤقتا خارج لبنان، ويحرموه بذلك من حقوقه في التصويت والمشاركة في الاستفتاء أقله في القرارات المصيرية لبلده؟

كيف يجوز لهم أن يفرضوا هذا في لبنان وفي سوريا الشقيقة للمواطن السوري أينما وجد، الحق في التصويت بواسطة سفارته كما للأميركي والجزائري والفرنسي وغيرهم. أليس هذا لأن أكثرية المغتربين من المسيحيين؟

لقد أبقى منظمو اتفاق الطائف والوصي على تطبيقه، هذا العيب في نصوصه لزعة الاستقرار فيه عند الحاجة. فهم لو أرادوا فعلا الحل العادل والاستقرار الدائم لكانوا كما في بلادهم، أعطوا كل من يحمل الجواز اللبناني الصالح بصرف النظر عن طائفته ومكان وجوده في العالم، حق المشاركة بالقرار بالتصويت بواسطة سفارته.

هذه الأسباب كافية لان تكون العيب اللاغي لمنطق المسلمين العددي لفرض لهيمنة وتحميل الجميل والتمنيين للمسيحيين في كل مناسبة يريدون فيها تحقيق مكسب عجزوا عن تحقيقه بالكفاءة.

لذلك فالاستقرار في لبنان لن يتحقق إلا بإبعاد الطائفية عن نظام الدولة باعتماد مبدأ الكفاءة في التوظيف ومساواة جميع اللبنانيين بالأحوال الشخصية والحقوق المدنية، في لبنان وخارجه. حتى تصبح الديمقراطية قابلة للتطبيق في ظل حرية الفرد ومساواته مع الآخر دون أي تأثير للاعتبارات الطائفية، العديّة أو الميليشياوية التخويفية الأخرى. وعندها يصبح افتراضهم العددي مقبولاً من الجميع مهما كانت نتائجه.

في ٢٠٠٢/١١/٢٦